مبادرات الحوكمة والتنمية في أفريقيا
-النيباد أنموذجا-

أ/ هادية يحياوي
جامعة خنشلة

ملخــص:

في ظل ما يشهده العالم اليوم من حراك عميق ينادي بتحقيق الحرية والعدالة وبالقضاء على الأنظمة الاستبدادية وإقرار أنظمة جديدة ديمقراطية ورشيدة، كان لزاما على مختلف الفواعل الدولية بمختلف أطرها أكانت تنظيمات أو مبادرات أن تتفاعل مع هذا الحراك وأن تحين برامجها وفقا لمقتضيات هذا التحول الذي لا يمكنها أن تتجاهله، وعليه ستشتغل مقالتي هذه على تحليل دور مبادرة النيباد كنموذج عن المبادرات الاقليمية في إفريقيا في تفعيل الرشادة في الأنظمة السياسية الافريقية وفي تفعيل التنمية المستدامة داخلها من خلال معالجة الاشكال التالي:" ما فحوى جهود النيباد في الحد من التبعية التي تعاني منها الدول الافريقية وما تأثيرها على الأنظمة الحاكمة داخلها؟".

Résumé

Vu les changements qu'a résulté la mondialisation, l'Afrique se trouve obligée d'actualiser le rôle de ses organisations territoriales dans le but de bâtir un continent capable de se procurer un autodéveloppement réel, dans ce cadre le NEPAD a été d'une très grande importance, le rôle que cet article essayera d'analyser en traitant une problématique principale qu'est : quels sont les efforts fournis par le NEPAD afin de d'activer la bonne gouvernance et le développement durable dans le continent Africain ?

القسم الأول: الإطار المفاهيمي لمجال الدراسة

1- مفهوم النيباد:

يقوم هذا المفهوم على الأيديولجية التي اعتنقها ساسة القارة الأفريقية، والقائمة على ضرورة التوحد من أجل تحقيق نهضة قارية شاملة على غرار تلك التي شهدتها القارة الأوروبية من خلال التكتلات البينية التي أنشأت في مختلف المجالات.

فالنيباد مبادرة قررتها إرادة مجموعة من الدول الافريقية بزعامة الجزائر، جنوب إفريقيا ونيجيريا بهدف إنعاش القيم الإفريقية وعصرنتها وتحديث التنمية داخل مجتمعاتها، فانطلق عمل أولي سمي "بالمبادرة الافريقية الجديدة" (NAI) سنة 2001 إلى أن تجلت الصورة النهائية للمبادرة في مؤتمر أبوجا خلال شهر أكتوبر من نفس سنة وهي "الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا"[1].

- **أهم تعريفات النيباد:**

تضمنت مقدمة المبادرة في حد ذاتها التعريف الآتي: "النيباد هي تعهد القادة الأفارقة يقوم على أساس رؤية مشتركة يتقاسمون من خلاله القناعة بضرورة تعجيل على الفقر ووضع بلدانهم على خطى النمو المستدام والتنمية، وفي نفس الوقت المشاركة النشطة في الاقتصاد والحياة العالمية السياسية"[2]

كما عرفت على أنها دعوة لشراكة من نوع جديد مع الدول المتقدمة بفتح حوار جديد مع شركائها، إذ هي فرصة لإقامة علاقات جديدة قائمة على مبدأ المسؤلية الجماعية من أجل تحقيق أهداف التنمية في القارة [3]

- **منطلقات النيباد:**أهمها

1. اعتبار أفريقيا خزان موارد استراتيجي متنوع (ثروة حيوانية–ثروة نباتية–ثروة ثقافية تاريخية) من المفترض أن يفضي استغلالها إلى أعلى مستويات التنمية.

2. تعرض القارة الافريقية إلى عملية إفقار كبيرة، فالاستعمار والحروب والثورات ظروف أدت إلى استنزاف ثرواتها وإبادة شعوبها وإضعاف بناها الاقتصادية.

3. إخفاق معظم الحكومات الافريقية في تبني سياسات تنموية مجدية بسبب ضعف الخبرة الناجمة عن التبعية.

4. تنطلق النيباد من ضرورة اندماج أفريقيا في الثورة التطورية التي يشهدها العالم الجديد الذي أنتجته التكنولوجيا الحديثة والقائم على الانتاج بأقل تكلفة واقصر زمن[4].

- **أهداف النيباد:**

5. القضاء على الفقر في أفريقيا.
6. ترقية وتمكين المرأة من حقوق أوسع للمشاركة في الحياة العامة.
7. القضاء على الجهل والأمية
8. وضع حد أدنى لتحسين النواتج المحلية وقدرته النيباد بـــ 7٪[5]
9. تحسين الصحة الانجابية.
10. الر فع من الاستثمار في العنصر البشري والعمل على الحد من هجرة الأدمغة إلى السوق الخارجية.
11. الحد من تبعية الانظمة الافريقية وتحريرها من قيود المديونية[6] .

وتجمل النيباد الشروط الأساسية لتجسيد هذه الأهداف فيما يعرف بشروط التنمية المستدامة من جانبها السياسي وهي :

12. الأمن والسلم.
13. الديمقراطية
14. حقوق الانسان
15. سلامة الإدارة الاقتصادية

- **برنامج عمل النيباد :** وتم تقسيمه إلى برامج فرعية تضمنت الآتي:

أ- برنامج الأمن والسلام :

- ترسيخ الخطط طويلة المدى لتحقيق التنمية والأمن.
- إكساب الحكومات الافريقية قوة وقدرة على حل النزاعات داخلها وعلى القضاء على كل أشكال العنف داخل مجتمعاتها.
- تكريس التنسيق مع المبادئ الرئيسية لمبادرة النيباد.
- برنامج الديمقراطية والحكم الراشد:

و أساسه تدعيم المكتسبات السياسية لدول النيباد من خلال دعم أطر الديمقراطية ، الشفافية، تكريس حقوق الانسان ومبدأ سيادة القانون في إطار الدعوة لقيام دول المؤسسات وأجهزة إدارية محايدة.

ب- برنامج الحكامة الاقتصادية : مفاده ترشيد الانفاق العام ووضع سياسات معقلنة لتسيير الشركات الاقتصادية مع توصيف قطاعات بذاتها بالإستراتيجية دون غيرها في العملية التنموية وهي : المنشآت القاعدية، الموارد البشرية ، الصحة، الاتصال، الزراعة والطاقة.

- **آليات التنفيذ :**

استحدثت النيباد سنة 2003 طريقة سمتها "آلية مراقبة النظراء"[7] وتعني السماح لكل الدول المنضمة إليها بمحض إرادتها أن تراقب آداء الحكومات وأن تقدم تقريرا سنويا عن ذلك، إلا أن هذه الآلية لم تفلح في استقطاب الدول الأفريقية ولا في تفعيل التعاون معها بحجة التدخل في الشأن الداخلي والمساس بسيادة الدول الأعضاء.

- **الهيكل التنظيمي:**

لنيباد أجهزة ولجان يعمل من خلالها وهي :

- قمة رؤساء وحكومات الاتحاد الأفريقي: وعددها عشرين دولة(20) برئاسة: رئيس الجزائر،رئيس نيجريا ورئيس السنيغال وتتمتع بصلاحيات أساسية أهمها تحديد سياسات المبادرة وأولوياتها وإعداد التقرير السنوي المتعلق بأعمال الاتحاد الأفريقي، تجتمع دوريا في 03 اجتماعات سنويا.

- اللجنة التسييرية : عدد أعضائها عشرة (10) مهمتها الرئيسية تحديد مرجعية المشروعات المبرمجة ضمن المبادرة ومناقشتها وكذا الإشراف على أعمال السكرتارية ضمان سيرها الاعتيادي.

- أمانة النيباد: وتشرف على ضمان العمل الإداري للمبادرة وتسيير العلاقات العامة، كما تتكفل بتسويق أهداف المبادرة على الصعيد العالمي بهدف استقطاب شركاء دوليين متنوعين.

- الآلية الإفريقية pللتقييم من قبل النظراء:مقرها عاصمة جنوب أفريقيا بريتوريا وعضويتها مفتوحة لكل الأعضاء، وتقع عليها مسؤلية تقييم ومتابعة مدى التزام أعضاء المبادرة بالأهداف والبرامج المتفق عليها.

وتسعى كل هذه الوحدات بالتنسيق مع بعضها البعض، إلى تحقيق أهداف المبادرة وتحيين دورها في ظل المتغيرات التي يشهدها الإقليم الأفريقي بشكل يسمح بمواكبة التكتلات الإقليمية الأخرى الحاضرة على الصعيد الدولي.

2- **مفهوم الحكم الراشد:** لم تتفق الأدبيات التي استخدمت هذه العبارة المصطلحية على تعريف مشترك بسبب مصادر هذه الأدبيات 'مقاربات نظرية أو مؤسسات) ، إلا أن البنك الدولي يعد السباق في الاستخدام والتوضيح إذ عمد سنة 1992 إلى توصيف أسلوب الحكم على أنه:"أسلوب ممارسة القوة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية في الدولة من أجل تحقيق التنمية"[8] ، أما النيباد فأشار إليه على أنه " الحكم القائم على الديمقراطية بالأساس"[9] وربط المفهوم بمعطيات الديمقراطية بمختلف مكوناتها

- **معايير الحكم الراشد:**
  - المشاركة في الحياة العامة.
  - الشرعية
  - المساءلة بمختلف أنواعها(تنفيذية، قضائية،الرأي العامة)
  - الشفافية
  - سيادة القانون
  - المساواة[10]

- **أبعاد الحكم الراشد: وتم تحديدها** بثلاث أبعاد رئيسية حسب مجال الاستخدام والهدف منه تحليل سياسيـــ اقتصادي أو إداري.

-البعد السياسي: ويقصد بها تفعيل الديمقراطية من خلال

1- التداول على السلطة (الانتخابات)
2- توفير آليات الرقابة على الحكم.
3- ترسيخ مفهوم دولة المؤسسات.

-البعد الاقتصادي:تسير المؤسسات الاقتصادية بمنظومة تشريعية فعالة وفق طرق عصرية بالإضافة إلى تدعيم العمل بوسائل تخفض من هامش المخاطر.

-البعد الإداري : يتم من خلاله عصرنة وتطبيق رشادة إدارية تجعل من الهيئات الادارية أداة لتحقيق التنمية المستدامة بالحياد والشفافية والمساواة بين

طالبي الخدمات[11] والتمسك بتحقيق المنفعة العامة وتنفيذ السياسات العامة على نحو يكفل العدالة بين الأفراد.

2- مفهوم التنمية المستدامة :

من أكثر القضايا إثارة على الصعيد العالمي، إذ تعنى بالاستثمار في العنصر البشري كرأس مال رئيسي،و قد سعت العديد من المنظمات الدولية والمؤسسات الأكاديمية إلى تحديد مفهوم موحد لهذا المصطلح فعرفته اللجنة الدولية للبيئة والتنمية* سنة 1987 على أنها:"التنمية التي تفي بالاحتياجات الأساسية للجيل الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال القادمة في تلبية احتياجاتها"[(12)]، ويعد التقرير الذي نشرته الوزيرة النرويجية "بروند طلاند" من أكثر الوثائق التي تمكنت من وضع إطار واضح لمجال التنمية المستدامة بتعريفها "تنمية تستجيب لحاجات الأجيال الراهنة دون تعريض قدرة الأجيال القادمة للخطر على الاستجابة لحاجاتها أيضا"[(13)] ُهذه فلسفة تنموية أساسها العدالة والانصاف بين البشرية أما آليات تطبيقها فتكمن في التوازن بين النمو وبين الموارد البيئية باستخدام عامل الزمن المعقلن، ويقوم مفهوم التنمية المستدامة على مبدأين رئيسيين هما :

1-التوازن بين البيئة والاقتصاد:

من مقتضيات التنمية المستدامة مواصلة البحث عن النمو البشري مع احترام التوازن بين الأنشطة الاقتصادية التي يحكمها قانون العرض والطلب والنظام الايكولوجي الذي تتحكم فيها قوانين طبيعية فهذا التضاد بين كلا المنظومتين قد يحدث خللا في العلاقة بينهما مما ينتج أضرار تعود بالدرجة الأولى على الموارد الطبيعية ومنه على التنمية البشرية برمتها .

2- التوازن السوسيو سياسي:

تعمل التنمية المستدامة على ترسيخ ثقافة التضامن والتكافل الاجتماعيين بين كل الوحدات المختلفة والمتمايزة المكونة للمجتمع بشكل مقياسي، عن طريق تكريس ثقافة المسؤولية لدى الأجيال الراهنة وترسيخ مبدأ العدالة لديها إزاء الأجيال القادمة، فهذا المنطق ينطوي على نوع من الإنصاف يتوارث آليا عبر ميكانيزم مرن من جيل إلى آخر ضمن سياق طبيعي ينطلق من أصغر تنظيم بشري إلى أكبره بغية تحقيق نوع من التوازن المجتمعي .

القسم الثاني: جهود النيباد في تحريك التنمية الشاملة في أفريقيا

تتفق أغلب الدراسات التي انكبت على تحليل الدور الذي لعبته النيباد في تخفيف التخلف الذي تعاني منه القارة السمراء، على أن السبب المحوري في تدني الوضع التنموي الأفريقي يكمن في ضعف الدولة وسوء علاقتها بالقطاع الخاص وعليه حاولت النيباد التوصل لصياغة مشروع شامل وتوافقي للتنمية داخل إفريقيا .

1- مبادرة النيباد والحكم الراشد

انبنت خطة النيباد في صياغة نموذج أفريقي للحكم الراشد داخل أنظمتها على أيديولوجية جوهرها الليبرالية المعتدلة التي تجمع بين القطاع العام والقطاع الخاص على نحو من التكامل المرن والمسؤلية المتكافئة على حسب الأدوار، حيث تتكفل الحكومات بتأهيل البيئة العامة للعمل وللإنتاج من أجل استقطاب المبادرة الخاصة وإدماجها في المنظومة[14] ، وفي إطار إعادة بناء قدرات الدول الإفريقية ومؤسساتها عمدت أجهزة النيباد تنظيم لقاءات ومؤتمرات لمناقشة سبل ترسيخ الحكم الراشد بتفعيل الثقافة التشاركية في صناعة القرار وتفعيل عمل البرلمانات الأفريقية ورقابتها وترقية الخدمات المدنية ومحاربة الفساد والرشوة، ودعم القطاع الخاص، وقد أكد التقرير السنوي الصادر سنة 2002 عن تخصيص مبادرة خاصة تهتم بالقطاع الخاص وتؤكد على دوره في تحقيق الحكامة المجتمعية[15]، كما تبنى مؤتمر وزراء التنمية المحلية والإدارة العامة المحلية سنة 2003 برنامجا يدعم قدرات الدولة في مجال ترقية خدمات جهازها الإداري[16].

باعتباره شريكا اساسيا في تحقيق الحكم الراشد، لم تغفل النيباد المجتمع المدني ووصفت دوره بالمتميز ودعته إلى التنسيق مع أمانة المبادرة والعمل معها بتقديم آرائه حول مدى استجابة الحكومات لمتطلبات الحكم الراشد ومدى سعيها في دمقرطة أنظمتها وفي التخلص من انغلاقها السلبي، وهو ما أكده مؤتمر دكار المنعقد سنة 2000 واجتماع إلميتا بغانا خلال شهر مارس من سنة 2003[17] والتي منحت مقعدا دائما لمنظمات المجتمعات المدني في سكرتارية النيباد، كما عمدت النيباد إلى صياغة عدة برامج في هذا المجال كالخطة الاستراتيجية 2011/2008 ،إلا أن تركيبة وخصوصية المجتمعات المدنية في أفريقيا شكل عائقا أساسيا في تنفيذ هذا، التصور حيث تعاني هذه المجتمعات

من مشكلة الولاء للأنظمة الحاكمة من جهة ومن جهة من الصعب على أمانة المبادرة أن تحدد مكونات المجتمعات المدنية المستهدفة .

ويبقى إعلان الديمقراطية السياسية والاقتصادية وإدارة الشركات"خلال الاجتماع الثالث لرؤساء الدول وحكومات مبادرة النيباد في جوان 2002 بروما من أهم الانجازات التي حققتها النيباد بشأن تعزيز الحكم الراشد، وقد تم في هذا الإعلان الاتفاق على المبادئ التالية:

- اعتماد مدونات ومعايير واضحة للحكم الراشد.
- أن تكون الخدمة المدنية خاضعة للمساءلة وتتسم بالكفاءة والفعالية.
- ضمان الداء الفعال للبرلمانات والمساءلة المؤسساتية.
- إنشاء وتعزيز اللجان البرلمانية وهيئات مكافحة الفساد.
- ضمان استقلل النظام القضائي وأن يكون قادرا على منع إساءة استخدام السلطة والفساد[18].

رغم جهودها الملحة، واقعيا مبادرة النيباد لم تحظ في طرح نموذج أفريقي للحكم الراشد، بالانتشار الكبير حيث واجهت عوائق عديدة أهمها:

-تعقيد الأنظمة السياسية الأفريقية وعدم وضوح اتجاهاتها.
-عدم الاستقرار السياسي وكثرة النزاعات والصراعات الطائفية في أفريقيا.
-عدم الاتفاق حول مفهوم واحد لليبرالية المقترحة، إذ اعتبرها البعض مفهوما قاصرا وغير متوازن من حيث توزيع الثروات بين الأغنياء والفقراء.
-ضعف الشركاء المعنيين بدمقرطة الأنظمة الحاكمة كالقطاع الخاص والمجتمع المدني.

و رغم هذا فقد استطاعت النيباد أن تقطف بعض الثمار كتفعيل المشاركة السياسية في بعض البلدان الأفريقية كالجزائر التي بلغت نسبة المشاركة في انتخاباتها المحلية والوطنية المعدل الدولي بسنة 30٪ سنة 2012(المحلية) و2014 (الرئاسيات)، كما حظيت المرأة بقانون عضوي يمكنها من حقوق

سياسية أكثر[19]، كما بلغت نسبة المشاركة في جنوب أفريقيا نسبة 77٪ سنة 2009[20]

2- النيباد والتنمية المستدامة

جاءت مبادرة النيباد في ظرف اقتصادي أفريقي جد متدهور ويعاني معضلة صلبة مفادها التبعية والخضوع للقوى الخارجية جراء الانغماس في سياسة الاقتراض، وفساد البيئة العامة للتنمية بسبب سوء توزيع الثروة مما وسع الفجوات داخل طبقات المجتمعات ، ويمكننا أن نجمل مميزات هذا الوضع في الآتي ذكره:

1-عدم إيمان الحكومات الأفريقية بالمبادرات المهتمة بتغيير الأوضاع في أفريقيا و تجاهل دعوات

الانضمام إليها و التنسيق مع أجهزتها كخطة لاغوس(1980/2000)* .

2-الانغماس في سياسة الاقتراض من المؤسسات المالية العالمية وفق إملاءات الدول المانحة الطامعة في نهب الثروات و الموارد الأفريقية لاسيما النفطية و المعدنية منها، فأكبر احتياط العالم من النفط تحوزه القارة الأفريقية.

3-فساد البيئة العامة للتنمية داخل القارة و تفشي الفساد السياسي.

4-كثرة الحروب النزاعات الطائفية التي فاقت العشرين(20) نزاعا خلال سنة 2013.

ومن أجل تكريس التنمية المستدامة بكافة أبعادها بهدف تحسين أدآء الاقتصاد الأفريقي، بادرت النيباد إلى تقديم تشخيص عميق للوضع التنموي الأفريقي و محاولة تحسينه من خلال عدة مشاريع أهمها:

- مبادرة بين سنتي 2001-2004 ركزت على العمل بغية انتشال أفريقيا من تبعيتها للغرب وللمؤسسات المالية العالية كصندوق النقد الدولي، و على محاولة تحقيق الاكتفاء الذاتي القاري إلى حد ما و ذلك من خلال تشجيع التكامل البيني و الإقليمي بين دول القارة من جهة و بين دول القارة و البيئة العالمية من جهة أخرى، مع تشجيع الرشادة القطاعية بتفعيل المحاسبة والرقابة و بعث روح المسؤلية لدى الفاعلين في مجال التنمية الشاملة.

- عمدت المبادرة سنة 2005 إلى إعادة بعث المجموعات الاقتصادية الإقليمية و إدماج أجهزة الاتحاد الأفريقي في القضاء على الحروب الطائفية التي تعاني منها القارة ، كما أقنعت البنك الأفريقي* بضرورة المساهمة في تحسين و تجديد البنى التحتية الإقليمية و فعلا مول البنك ما يربو عن 40 مشروعا في هذا الإطار بتكلفة 4,3 مليار دولار أمريكي.

- أطلقت النيباد برنامج التنمية الزراعية الشاملة في أفريقيا سنة 2003، ساهمت فيه عدة أطراف مؤسساتية كمؤسسة البحوث الزراعية بأفريقيا والرئيسة التالية:

1- توسيع إدارة الأراضي المستدامة و نظم التحكم في المياه، حيث تعتبر المبادرة أن عقلنة استغلال

الموارد المائية و الحفاظ عليها ضرورة ملحة ضمن مخطط استدامة التنمية في القارة السوداء.

3- زيادة فرص الوصول إلى أسواق جديدة من أجل تحسين البنية التحتية للقارة، مع الالتفات إلى ضرورة توزيع متوازن للمشاريع التنموية على نحو يسمح باستفادة المناطق الريفية بشكل خاص.

4- زيادة الانتاجية الغذائية و الحد من الجوع، و تحسين نظم البحوث الزراعية، وزيادة الدعم المقدم لمساعدة المزارعين.

- أملا في تجويد المناخ الاستثماري، طرحت المبادرة برنامج تهيئة المناخ الاستثماري بأفريقيا بهدف الحد من صعوبات استقطاب رأس المال العالمي و الإقليمي عن طريق محاربة الرشوة و دراسة الامتيازات الضريبية و القروض الممكن الاستفادة منها.

- إدراكا منها لأهمية التطور التعليم و التكنولوجيا كعامل محفز للتنمية، عمدت النيباد إلى تزويد قطاعات التعليم العالي بأحدث التكنولوجيات و من الأمثلة على ذلك الجامعة الاتصالية الأفريقية و هي التجربة الاتصالية الأولى من نوعها بامتياز، بالإضافة إلى تجربة المدارس الإلكترونية*[21]، فاقتران التكنولوجيا بالتعليم من شأنه أن يمنح أفريقيا فرصا إضافية لتعجيل التنمية فيها.

الخاتــمة

من الواضح أن مبادرة النيباد مقاربة شاملة صادرة عن أفريقيا ذاتها في محاولة لبناء نموذج تنموي أصيل يعزز حظوظ القارة في الافلات من قبضة التبعية و التخلف ، و تجعل منها كيان سياسي اقتصادي متكامل قادر على الصمود أمام التحديات التي فرضتها العولمة،و على تخطي الصعوبات الناجمة في جلها عن واقع القارة الافريقية ، حيث استنتجنا في آخر البحث أن نجاح المبادرة متوقف بشكل مطلق على إرادة الدول المنضمة إليها و مدى التزامها بالمبادئ المتفق عليها في مرحلة الإنشاء،و أنه على هاته الدول أن:

1- تسعى إلى دمقرطة أنظمتها و الانتقال بها من أنظمة هشة و كاتمة للحريات إلى أخرى بديلة توسع من حيز حقوق الانسان و تؤمن به كركن جوهري في إحداث التنمية.

2- إعادة النظر في علاقة الدولة بالقطاع الخاص و التخطيط لإشراكه في تحقيق التنمية بشكل فعال.

3- التمسك بالابتكار و الخصوصية ونبذ التقليد في صنع الاستراتيجيات التي تعمل وفقها المبادرة .

4- إنعاش الاقتصاد الأفريقي و إعادة بعث تكتلاته الإقليمية مع عقلنة تسيرها.

الهوامش:

[1] مجلة السياسة الدولية، قمة النيباد مبادرة ثلاث سنوات، علي جمعة ،مؤسسة الأهرام للنشر، العدد 2005/159، ص220.

[2] -Document of the new partnership of africa’s development(NEPAD) ,ABUJA, NEGERIA, October; 2001, first article.

[3] -http://www.nepad.org(26-02-2009)،New Partnership For African development

[4] - صباح أحمد فرج،التحول الديمقراطي في موزنبيق،ص 358.

[5] - نفس المرجع السابق

[6] -Résolution 108/25/02 de l’union partenaire africaine le ,Khartoum ,24.10.2002

[7] -مجلة الأستاذ،النيباد توجه جديد في إفربقبا،فوزية خدا كرم عزيز،جامعة بغداد،العدد 301.

[8]- world bank, sub saharian africa,from crisis to sustinabl growth, Washinton DC , world bank,1989,p-p60-61

[9]-المدرسة الوطنية للإدارة، ملتقى الحكم الراشد في الإدارة العمومية،ورقة مقدمة من قبل الدفعة 39 بعنوان الحكم الراشد،الجزائر ،2006.

[10]-دور النيباد في تحقيق الحكم الراشد والتنمية المستدامة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية فرع الديمقراطية والرشادة من إعداد الطالبة فلاح أمينة، جامعة قسنطينة ،2012.

[11]-نفس المرجع السابق ص 58

[12] -نسرين رفيق اللحام' التخطيط السياحي للمناطق التراثية (ب.ب.ط)،2007،ص45.

[13]- يحياوي هادية ، نفس المرجع السابق، ص12.

[14]- NEPAD Secretariat ,NEPAD annual report 2002,South Africa,Midrand,2003,P73

[15]-رواية توفيق، مرجع سابق،ص 314.

[16] - NEPAD annual report 2002,opcit ;P136

[17]-Civil society agrees that NEPAD is Africa's plan for economic turn around, NEPAD dialogue,N° 8, 8 July 2003.

[18]-فلاح أمينة،دور النيباد في تفعيل الحكم الراشد و التنمية المستدامة في أفريقيا،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية،جامعة قسنطينة، السنة الجامعية 2011/2010، ص135.

[19]- القانون رقم 12/03 المؤرخ في : 12 جانفي2010 المحدد لآليات لتمثيل المرأة في المجالس المنتخب

[20]-United Nations Development Programme emocratic Governance:[http://www.undp.org/ Africa/ governance, htmp] (01-10-2009).

* خطة عمل لاغوس من أجل التنمية الاقتصادية في أفريقيا هي و حدة من وحدات الاتحاد الأفريقي أنشئت بلاغوس ، نيجيريا في أفريل 1980 و من اهم أهدافها إعادة هيكلة الاقتصاد الأفريقي و حظيت بإجماع القادة الأفارقة.

* البنك الأفريقي : مؤسسة تمويل تنموية أنشأت سنة 164 و تتألف من 3 كيانات هي:البنك الأفريقي للتنمية،صندوق التنمية الأفريقي و البنك الاستئماني النيجيري، أهدافه الرئيسية تتمثل في القضاء على الفقر داخل أفريقيا و في تحسين اقتصادياتها.

[21]- فلاح أمينة نفس المرجع السابق ص 137.